وزارة المالية
Ministry of Finance

تقرير
أداء الميزانية الفعلي
لنهاية العام المالي 2021م

مقدمة	03
الملخص التنفيذي	04
أولاً: المؤشرات الاقتصادية	06
ثانياً: أداء المالية العامة	09
أ. الإيرادات	09
ب. النفقات	11
ج. العجز والتمويل	14

مقدمة

تقوم وزارة المالية بإصدار تقرير نهاية العام لأداء الميزانية الفعلي لعام 2021م لاستعراض بيانات ومؤشرات الأداء الفعلي على جانبي المالية العامة والاقتصاد خلال العام المالي 2021م، بالإضافة إلى عرض لأبرز أسباب الاختلافات عن التقديرات المعتمدة للميزانية للعام المالي 2021م.

ويأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير التي تصدرها وزارة المالية عن الميزانية العامة في المملكة، ودعماً لمبادرات الإفصاح المالي التي تنتهجها الحكومة وبما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث قامت وزارة المالية بعدة مبادرات في هذا المجال، وبشكل أكبر خلال الفترة الماضية من خلال إصدار ونشر تقارير دورية عن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة، وتطوير مستوى الإفصاح في السياسات والمبادرات التي تقوم بتنفيذها، وتطوير التقارير التي تقوم بإصدارها مثل بيان الميزانية السنوي، وبيان الميزانية التمهيدي، وكذلك نسخة المواطن، بالإضافة إلى تقارير الأداء الربع سنوية، والتقرير نصف السنوي.

وستستمر وزارة المالية في إعداد ونشر التقارير التي تعزز الشفافية والإفصاح في المالية العامة مع تقديم شرح للسياسات والمبادرات والبرامج التي تقوم الوزارة بتبنيها وتنفيذها.

الملخص التنفيذي

بعد الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة شهد العام المالي 2021م تحسناً في النشاط الاقتصادي. حيث استطاعت الحكومة التعامل مع الجائحة من خلال سياسات متوازنة مع الحفاظ على الاستدامة المالية للمديين المتوسط والطويل، كما انعكست هذه السياسات إيجاباً على تعافي الاقتصاد المحلي والذي شهد نمواً في معظم الأنشطة الاقتصادية بعد انحسار الجائحة. كما شهد عام 2021م الاستفادة من التأثير الإيجابي للمبادرات المنفذة والإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص لمواجهة الجائحة لضمان استدامة المالية العامة واستكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الهادفة لتعزيز وتنويع النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل.

استطاعت الحكومة في عام 2021م العمل على الحد من انتشار الجائحة من خلال سياسات متوازنة تشمل رفع معدلات التحصين والعودة التدريجية لحركة النشاط الاقتصادي مثل فتح السفر الدولي وعودة انتظام العملية التعليمية وعودة الأنشطة السياحية والترفيهية. وكذلك إنشاء المبادرات الداعمة لتنمية القطاع الخاص والتي يأتي على رأسها الدور الذي يقوم به صندوق الاستثمارات العامة في تنويع الاقتصاد وتنمية القطاعات وتنفيذ المشاريع الكبرى كدور مكمل لما يتم الإنفاق عليه من خلال الميزانية في إطار متسق ومتكامل، بالإضافة إلى التقدم في إطلاق وتنفيذ عدد من المبادرات والبرامج مثل برنامج شريك وبرنامج التخصيص والاستراتيجية الوطنية للاستثمار وقيام الحكومة باستهداف خفض عجز الميزانية استمراراً لجهود الضبط المالي للحفاظ على الاستدامة المالية.

شهد أداء المالية العامة لعام 2021م ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات بحوالي 13.7% عن الميزانية المعتمدة نتيجة زيادة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية، ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى التطورات التي شهدتها أسواق النفط من خلال الالتزام باتفاقية أوبك+ وذلك لخلق التوازن في أسواق النفط، كما ارتفعت الايرادات من الضرائب بنحو 23.4% ويعود ذلك بشكل رئيس إلى استجابة النشاط الاقتصادي بشكل أفضل من المتوقع له عند إعداد تقديرات الميزانية.

كما شهد إجمالي النفقات ارتفاعاً بنحو 4.9% عن الميزانية المعتمدة، مدفوعاً بارتفاع نفقات الضمان الاجتماعي والمصروفات الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 كشراء اللقاحات الإضافية للجرعة التنشيطية الثالثة والتوسع في تغطية الأعمار السنية الأقل، كما ارتفعت النفقات الرأسمالية بحوالي

16.4%؛ نتيجة لتسريع تنفيذ بعض المشاريع الرأسمالية مثل مشاريع توسعة الحرم المكي وتوسعة المطاف، بالإضافة إلى الإنفاق على المشاريع الكبرى.

وقد بلغ عجز الميزانية الفعلي في نهاية العام 2021م نحو 73 مليار ريال (2.3% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو 141 مليار ريال (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في الميزانية المعتمدة. وقد سعت الحكومة إلى زيادة بعض مجالات الإنفاق ولكن دون التأثير على تحقيق مستهدفاتها في خفض عجز الميزانية من خلال الاستفادة من جزء محدود من المساحة المالية التي نتجت عن زيادة الإيرادات، وذلك لمواجهة بعض المتطلبات الاستثنائية المرتبطة بآثار الجائحة بالإضافة إلى الإسراع من تنفيذ بعض المشاريع والبرامج لتقليل التكلفة على المدى الزمني الأطول والمساهمة في الإسراع من تحقيق بعض أهداف التحول في التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

وقد بلغ رصيد الدين للعام المالي 2021م نحو 938 مليار ريال في نهاية العام المالي 2021م أي ما يعادل 30.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما كان معتمداً في الميزانية عند 937 مليار ريال أو ما يعادل 32.7% من الناتج المحلي نتيجة ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من المقدر في الميزانية. بينما بلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي نحو 347 مليار ريال وهو مستوى أعلى من المستهدف في الميزانية العامة عند 280 مليار ريال.

توافقت تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ميزانية عام 2021م التي قدرت بـ 3.2% مع الأداء الفعلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب ما أُصدر من الهيئة العامة للإحصاء، بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية نمواً بمعدل 6.1%، في حين نمت الأنشطة النفطية بنسبة 0.2%، ارتباطاً بالسياسات الحذرة والمحفزة للنشاط الاقتصادي التي قامت بها الحكومة كما سبق الإشارة إليها. كما ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأعلى من المقدر في الميزانية.

مقارنة الأداء الفعلي لعام 2021م مع الميزانية

(مليار ريال)

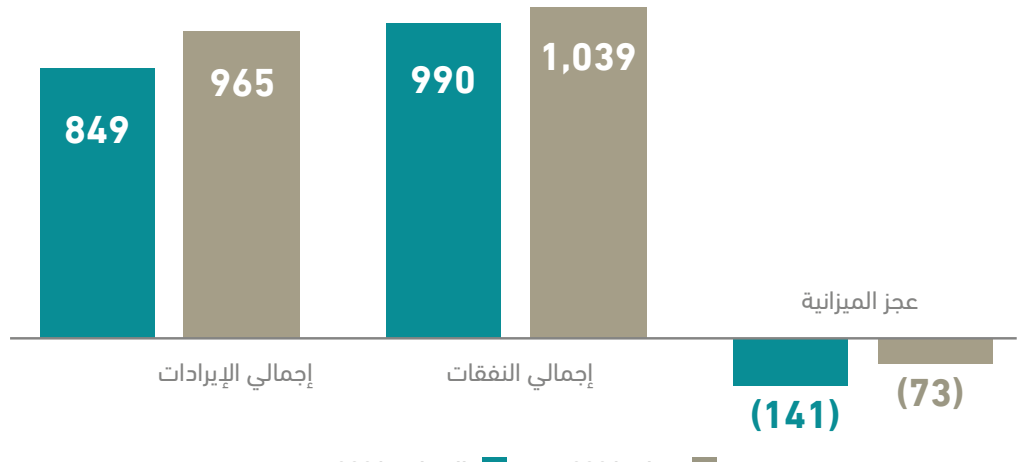

المصدر: وزارة المالية

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

توافقت تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ميزانية عام 2021م التي قُدرت بـ 3.2% مع الأداء الفعلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب ما أُصدر من الهيئة العامة للإحصاء، إذ سجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية نمواً بمعدل 6.1% وسجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية 0.2%. وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الأنشطة غير النفطية يعد أعلى معدل نمو منذ عام 2013م نتيجة تعافي الاقتصاد من آثار الجائحة.

كما شهدت مؤشرات الأداء للأنشطة الاقتصادية نمواً ملحوظاً حيث تشير البيانات إلى أن النمو الأكبر كان في نشاط الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 9.5%، كما سجلت خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال نمواً بنسبة 6.0% ونشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وكذلك الأنشطة العقارية بنسبة 7.7% و 5.6% على التوالي، في حين حقق نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً بنسبة 8.7% حيث تم إطلاق مواسم السعودية في الربع الرابع من عام 2021م، والتي كان لها الأثر الأكبر في تعزيز حركة السياحة الداخلية، حيث انعكس ذلك على النمو الحقيقي للإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال الربع الرابع من عام 2021م بنسبة 9.0% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2020م.

أظهر أداء مؤشر تكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي معدل نمو حقيقي بنسبة 10.1% حيث واصلت الحكومة جهودها في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد من خلال برامج رؤية المملكة 2030، وتحسين بيئة الاعمال وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، إضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في ضوء الممكنات الاقتصادية الداعمة للنمو وعلى رأس تلك الممكنات المساهمة التنموية الفعالة من المشاريع والبرامج التي يقوم بها كلاً من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، أيضاً التقدم في تنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وبرنامج شريك، وبرنامج تطوير

القطاع المالي، وبرنامج التخصيص، حيث أنها تهدف إلى تعزيز أداء القطاع الخاص وتفعيل دوره في الاقتصاد السعودي من دعم النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.

حيث سجلت تقديرات مسح القوى العاملة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء انخفاض معدل البطالة لإجمالي السعوديين ليبلغ نحو 11.0% خلال الربع الرابع من عام 2021م مقارنة بنسبة 12.6% في الربع الرابع من عام 2020م، كما تشير بيانات سوق العمل من السجلات الإدارية إلى نمو أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص خلال الربع الرابع 2021م بحوالي 9.3% بنحو 163 ألف عامل، في حين تراجع المشتغلون غير السعوديين بنسبة 1.7% بنحو 106 ألف عامل مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، مما يعكس جهود خطط التوطين وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى الوظائف التي استحدثتها الهيئة العامة للترفيه في مواسم السعودية.

حقق أداء الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية حسب البيانات الفعلية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء خلال العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 0.2%، مقارنة بنمو سلبي خلال العام 2020م بحوالي 6.7%، ويُعزى هذا الارتفاع الطفيف نتيجة لتوقف المملكة عن التخفيض الطوعي من إنتاجها النفطي، والزيادة بالإنتاج في حدود اتفاقية أوبك+ لمواجهة الطلب العالمي المتزايد، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط في عام 2021م 9.1 مليون برميل يوميًا.

تطورات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات

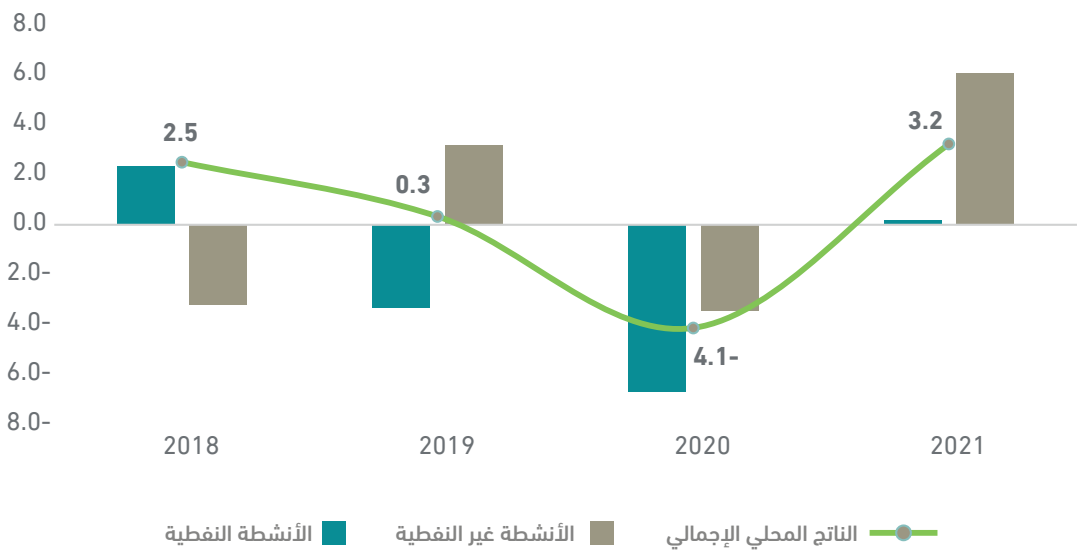

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما سجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 3.1% في عام 2021م، باختلاف محدود عن الارتفاع المتوقع بنسبة 2.9% عند إعداد ميزانية عام 2021م، مع الأخذ في الاعتبار أن الأثر الحسابي لرفع ضريبة القيمة المضافة الذي استمر حتى النصف الأول من العام، ويعود هذا الارتفاع لاستمرار تحسن الطلب المحلي وارتفاع معدلات التضخم عالمياً. وبالنظر لمتوسط النمو السنوي، تمثلت الزيادة بشكل كبير في قسم النقل بنسبة 10.5% مقارنةً بالعام السابق، من ناحية أخرى تراجع مستوى أسعار قسم التعليم والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 4.7% و2.4% على التوالي.

	2021	
	تقديرات الميزانية	الفعلي*
أبرز المؤشرات الاقتصادية		
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	**%3.2**	**%3.2**
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال)	2,866	3,126
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي	**%15.3**	**%18.5**
التضخم	**%2.9**	**%3.1**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ثانياً: أداء المالية العامة

أ. الإيـــرادات

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في العام 2021م حوالي 965 مليار ريال محققاً أداء أعلى من الميزانية المعتمدة بنسبة 13.7%؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية. ويُعزى الارتفاع في الإيرادات النفطية نتيجة تعافي الطلب العالمي وتطورات أسواق النفط.

من جهة أخرى، سجلت الإيرادات غير النفطية نحو 403 مليار ريال مرتفعة بنسبة 9% مقارنة بالعام 2020م (وبنسبة 28% عند استبعاد الأرباح الاستثنائية من استثمارات الحكومة في العام 2020م).

وتُعزى هذه الزيادة إلى تعافي النشاط الاقتصادي والتقدم في تنفيذ الخطط والمبادرات الداعمة للنمو الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص.

وفيما يلي تفاصيل بنود الإيرادات الرئيسة وفقاً لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2014) على أساس نقدي:

الإيرادات الضريبية

أدى التحسن في الأداء الاقتصادي بأكثر من المتوقع عند إعداد الميزانية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ، حيث سجلت حوالي 317 مليار ريال مرتفعةً بنحو 60 مليار ريال أي بنسبة 23.4% عن المعتمد في الميزانية.

حيث حققت **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** لعام 2021م حوالي 18 مليار ريال مرتفعة بنسبة 32.9% مقارنةً بالمعتمد في الميزانية، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تحصيل مبالغ غير متكررة تخص سنوات سابقة نتيجة مبادرة الإفصاح والإعفاء من الغرامات خلال العام 2021م، والتي عند استبعادها تكون نسبة الارتفاع بنحو 0.6 مليار ريال أي بنحو 4.7% عن تقديرات الميزانية.

بلغت إيرادات **الضرائب على السلع والخدمات** لعام 2021م حوالي 251 مليار ريال مرتفعة بنسبة 20.5% (43 مليار ريال) عن تقديرات الميزانية، ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية عن المعتمد في الميزانية بنسبة 35.3% و4.1% على التوالي نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي بأكثر من المتوقع بالإضافة إلى التقدير المتحفظ في بعض بنود الإيرادات، وعلى

وجه الخصوص ضريبة القيمة المضافة التي شهدت الأثر السنوي الكامل بعد تطبيق الزيادة في نسبة الضريبة في العام السابق. كذلك حققت ضريبة التصرفات العقارية ارتفاعاً بنسبة 43.7% (3 مليار ريال) عن تقديرات الميزانية. كما تجدُر الإشارة إلى أن المقابل المالي على العمالة الوافدة وعلى المرافقين بلغ نحو 34 مليار ريال منخفضاً بنسبة 17.1% عن المعتمد بالميزانية؛ وذلك نتيجة التقدم في برامج التوطين لتشمل مزيد من القطاعات خلال عام 2021م، ومبادرة تمديد إقامات العاملين في القطاع الخاص خلال العام، بالإضافة إلى قرار تعليق الدخول للمملكة لغير المواطنين القادمين من بعض الدول بسبب الإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة كوفيد-19.

بينما سجلت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** ارتفاعاً نسبته 10.0% (2 مليار ريال) عن المعتمد في الميزانية، لتسجل نحو 19 مليار ريال. ويُعزى ذلك إلى زيادة الواردات مع تحسن أداء كل من الاستثمار والاستهلاك الخاص.

سجلت إيرادات **الضرائب الأخرى (ومنها: الزكاة)** لعام 2021م حوالي 29 مليار ريال بارتفاع نسبته 62.4% (11 مليار ريال) عن المعتمد في الميزانية، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تحصيل مبالغ مستحقة عن فترات سابقة.

الإيرادات الأخرى

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى في العام 2021م حوالي 648 مليار ريال مرتفعاً عما قُدّر له في بداية العام بنسبة 9.5% (56 مليار ريال) ويعود السبب الرئيس في الارتفاع إلى زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لتعافي الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط أسعار نفط خام برنت 70.9 دولار للبرميل في عام 2021م بينما بلغ متوسط إنتاج النفط خلال العام 9.1 مليون برميل يومياً، مقارنة بمتوسط سعر 42 دولار للبرميل في عام 2020م ومتوسط إنتاج 9.2 مليون برميل يومياً.

مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2021م مع الميزانية

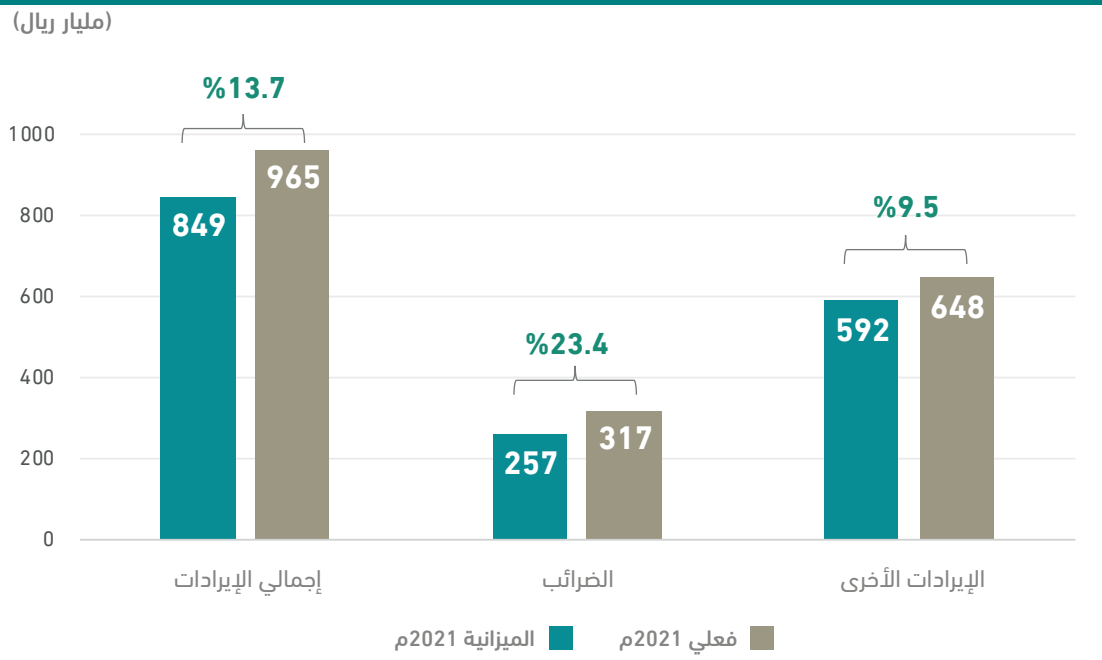

المصدر: وزارة المالية

ب. النفقـات

بلـغ إجمالـي النفقـات الفعليـة لعـام 2021م نحـو 1,039 مليـار ريـال (33.2% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي) مرتفعاً عن الميزانية المعتمـدة بنحو 4.9% (49 مليار ريـال)؛ مدفوعاً بزيادة النفقـات التشـغيلية بنحو 3.6% (32 مليـار ريال)، وذلك لمواجهة بعض المتطلبات الاسـتثنائية المرتبطـة بآثـار الجائحـة، وزيادة نفقـات الضمـان الاجتماعي. كمـا ارتفعت النفقات الرأسـمالية بحوالـي 16.4%؛ نتيجـة التقـدم في تنفيذ بعض المشـاريع الرأسـمالية للمسـاهمة في تحقيق بعـض أهـداف التنويع الاقتصـادي ورفع معـدلات النمو.

النفقات التشغيلية

بلغـت النفقـات التشـغيلية فـي العـام 2021م نحـو 922 مليـار ريـال مرتفعـة بنسـبة 3.6% (32 مليـار ريـال) عـن الميزانيـة المعتمـدة، حيـث سـعت الحكومـة إلـى زيادة الإنفـاق فـي بعـض المجـالات ولكـن دون التأثيـر علـى تحقيـق مسـتهدفاتها في خفض عجـز الميزانيـة مـن خـلال الاسـتفادة مـن جزء محـدود مـن المسـاحة الماليـة التـي نتجـت عـن زيـادة الإيـرادات، وذلـك لمواجهـة بعض المتطلبات الاسـتثنائية المرتبطـة بآثار الجائحة وبعـض المجـالات الأخـرى.

حيـث سـجل **بـاب السـلع والخدمـات** ارتفاعـاً بالصـرف بنسـبة 6.5% (12 مليار ريال) متأثـراً بشـكل رئيـس بالنفقـات التشـغيلية لاسـتهلاك الكهربـاء والاتصـالات والوقـود والمحروقـات، إضافة لارتفـاع النفقات الطبية المرتبطـة بفيـروس "كوفيـد-19". كمـا ارتفع الصـرف علـى **بـاب الإعانـات** بنحـو 33.0% ليصـل إلى 30 مليار ريـال مقارنة بنحو 22 مليار ريال بالميزانية المعتمـدة؛ نتيجة ارتفاع الصرف علـى إعانـات شـراء القمـح مدفوعـاً بالشـراء المسـبق للقمـح، لتصـل نفقـات بنـد إعانـات القمـح فـي نهايـة عـام 2021م إلـى 7 مليـار ريـال. كمـا ارتفـع الصـرف علـى **بـاب المنافع الاجتماعيـة** بنسـبة 11.9% (7 مليـار ريـال)، متأثـراً بارتفـاع نفقـات الضمـان الاجتماعـي ارتباطـاً بزيـادة إيـرادات الـزكاة، والنفقـات المرتبطـة بالعـلاج فـي المستشـفيات داخـل المملكـة. بالإضافـة لارتفاع الصـرف على **باب المصروفـات الأخـرى** بنسـبة 8.9% (7 مليـار ريـال)؛ مدفوعـاً بارتفـاع الصـرف علـى إعانـة المؤسسـات والجمعيـات غيـر الهادفـة للربح.

كمـا شـهد **بـاب تعويضـات العامليـن** ارتفاعـاً بنحو 0.9% (5 مليـار ريال) عن الميزانية المعتمـدة؛ نتيجة الصرف على بدلات سـاعات إضافيـة للعديـد مـن العامليـن علـى مواجهة الجائحـة للوصـول إلـى الحصانـة المجتمعيـة، إضافـة لتضميـن مبالـغ غير متكررة تـم صرفها للمؤسسـة العامة للتأمينـات الاجتماعية لعام 2021م. وفـي إطـار الـدور المتزايـد للمملكـة فـي تقديـم الدعـم الدولي للإغاثـة والأعمال الإنسـانية، سـجل **بـاب المنح** ارتفـاع بالصرف بنحـو 3 مليار ريال مقارنـة بالميزانية المعتمدة. مـن ناحيـة أخـرى انخفـض الصـرف علـى **باب نفقـات التمويـل** بنسـبة 26.7% (10 مليـار ريـال) مقارنـة بالميزانيـة المعتمدة.

النفقات الرأسمالية

بلـغ إجمالـي النفقـات الرأسـمالية فـي نهايـة عـام 2021م نحو 117 مليار ريال بارتفاع نسـبته 16.4% (17 مليـار ريـال) عـن الميزانيـة المعتمـدة؛ وذلـك نتيجـة التقـدم فـي تنفيـذ مشـاريع الحـرم المكـي وتوسـعة المطـاف، وتوفير خدمات الصـرف الصحي وتصريف مياه الأمطـار ودرء أخطـار السـيول، كذلـك إيصـال خدمـات الكهربـاء للأراضـي الخاصـة لـوزارة الإسـكان وتعزيز المصـادر من الميـاه المحلاة، بالإضافـة إلـى الإنفاق على المشـاريع الكبرى.

الأداء الفعلي للميزانية العامة

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2019	فعلي 2020	ميزانية 2021	فعلي 2021	التغير (فعلي 2021 - ميزانية 2021)
الإيرادات					
إجمالي الإيرادات	**927**	**782**	**849**	**965**	**%13.7**
الضرائب	**220**	**226**	**257**	**317**	**%23.4**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	17	18	13	18	%32.9
الضرائب على السلع والخدمات	155	163	209	251	%20.5
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	17	18	17	19	%10.0
ضرائب أخرى	30	27	18	29	%62.4
الإيرادات الأخرى	**707**	**555**	**592**	**648**	**%9.5**
النفقات					
إجمالي النفقات	**1,059**	**1,076**	**990**	**1,039**	**%4.9**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	890	921	889	**922**	%3.6
تعويضات العاملين	505	495	491	496	%0.9
السلع والخدمات	161	203	192	205	%6.5
نفقات تمويل	21	24	37	27	%26.7-
الإعانات	23	28	22	30	%33.0
المنح	1	4	0.4	3	%733.3
المنافع الاجتماعية	82	69	63	70	%11.9
مصروفات أخرى	97	97	83	91	%8.9
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**169**	**155**	**101**	**117**	**%16.4**
عجز الميزانية					
عجز الميزانية	**133-**	**294-**	**141-**	**73-**	_
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**%4.5-**	**%11.2-**	**%4.9-**	**%2.3-**	_
الدين والأصول					
الدين	**678**	**854**	**937**	**938**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%22.8	%32.5	%32.7	%30.0	-
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي	**470**	**359**	**280**	**347**	**-**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

المنصرف على القطاعات

على جانب الأداء الفعلي للنفقات على مستوى القطاعات، يُلاحظ ارتفاع الإنفاق الفعلي بنهاية العام 2021م على قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بحوالي 12.9% نتيجة الإنفاق المرتبط بالجائحة لتوسيع قاعدة المستفيدين من الأعمار السنية الأقل وشراء كميات أكبر من اللقاح بالإضافة إلى الجرعة التنشيطية الثالثة، كذلك ارتفاع الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية. كما ارتفع الصرف على القطاع العسكري بنسبة 15.3% وقطاع التجهيزات الأساسية والنقل بنسبة 11.3% نتيجة استكمال تنفيذ مشاريع وصيانة البنية التحتية مثل مشاريع تطوير المنتجات السكنية وإدارة وتشغيل وصيانة مشروع قطار الحرمين السريع. في المقابل انخفض المنصرف الفعلي لكل من قطاع الخدمات البلدية بنسبة 24.1% نتيجة تأثير الجائحة على التقدم في تنفيذ بعض المشاريع، وقطاع البنود العامة بنسبة 3.0% نتيجة انخفاض نفقات التمويل مقارنة بالميزانية.

النفقات الفعلية على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2019	فعلي 2020	ميزانية 2021	فعلي 2021	التغير (فعلي 2021 - ميزانية 2021)
الإدارة العامة	31	36	34	34	%1.8
العسكري	208	204	175	202	%15.3
الأمن والمناطق الإدارية	114	115	101	106	%5.6
الخدمات البلدية	50	47	51	39	%24.1-
التعليم	202	205	186	192	%3.3
الصحة والتنمية الاجتماعية	190	190	175	197	%12.9
الموارد الاقتصادية	94	61	72	71	%1.8-
التجهيزات الأساسية والنقل	59	60	46	51	%11.3
البنود العامة	113	156	151	147	%3.0-
المجموع	**1,059**	**1,076**	**990**	**1,039**	**%4.9**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ج . العجز والتمويل

في ضـوء التطـورات الاقتصادية والمالية السابق ذكرها، شـهدت ميزانية العـام 2021م تحقيـق العديـد مـن المسـتهدفات الماليـة والاقتصادية ومن أهمها خفض عجز الميزانية عن المعتمد له في الميزانية، حيث سـجل عجـز الميزانيـة الفعلي فـي نهايـة العام 2021م نحـو 73 مليـار ريـال (مـا يعـادل 2.3% مـن الناتـج المحلـي الإجمالي)، مقابـل نحـو 141 مليـار ريـال (مـا يعادل 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في الميزانية المعتمدة أي نحو النصف. ويعود ذلـك إلـى تحسـن مسـتوى الإيرادات النفطيـة وغيـر النفطيـة، وذلك ضمن جهود الحكومة فـي رفـع مسـتوى التنوع الاقتصـادي ودعـم النشـاط الاقتصادي غيـر النفطـي بالإضافة إلى الاسـتمرار في رفع كفـاءة إدارة الماليـة العامة والتخطيـط المالي.

بلـغ إجمالـي حجـم الاقتـراض بنهايـة العـام 2021م نحـو 158 مليـار ريـال، حيـث شـكلت الإصـدارات المحليـة منهـا نسـبة 68.9% بينمـا بلغـت الإصـدارات الدوليـة نسـبة 31.1%. كمـا بلـغ إجمالـي سـداد أصـل الديـن نحـو 73 مليـار ريال، شـملت على إتمام عملية شراء مبكر من سـندات وصكـوك مسـتحقة فـي عـام 2022م وذلـك بقيمـة 33 مليـار ريـال وإصـدار صكـوك مقابلهـا، حيـث تسـهم عمليـة إعـادة الشـراء المبكـر فـي خفـض مخاطـر إعـادة التمويـل لعـام 2022م ورفـع متوسـط عمـر محفظـة الديـن. وعليـه بلـغ حجـم محفظـة الديـن العـام 938 مليـار ريـال بنهايـة العـام 2021م (مـا يعـادل 30.0% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي) مقابـل 937 مليـار ريـال (أي مـا يعـادل 32.7% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي) وفـق تقديـرات الميزانيـة المعتمـدة. وبذلـك تُشـكل الديـون المحليـة نسـبة 59.6% مـن إجمالـي محفظـة الديـن العـام بينمـا تبلـغ الديـون الخارجيـة نسـبة 40.4%.

حجم إصدارات الدين العام 2021م

(مليار ريال)

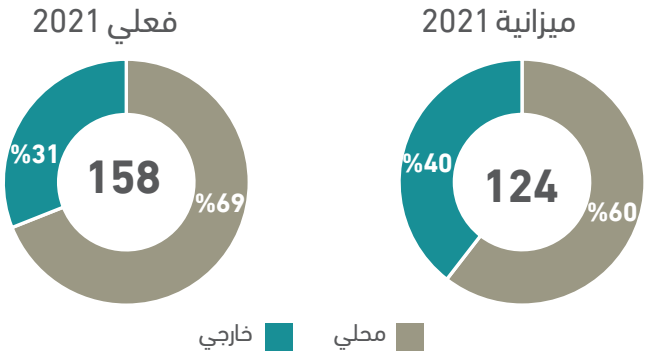

المصدر: وزارة المالية

كما ارتفع متوسط أجل الاستحقاق لمحفظة الدين العام ليصل إلى حوالي 9.5 سنوات بنهاية العام 2021م مقارنة بنحو 9.4 سنوات في العام 2020م. وبلغ متوسط أسعار العائد لإجمالي الإصدارات المحلية والخارجية حتى نهاية العام 2021م ما يقارب 2.9% بإجمالي نفقات تمويل تعادل حوالي 27 مليار ريال وهي أقل من المعتمد لها في ميزانية العام 2021م بحوالي 10 مليار ريال، حيث تم تقدير نفقات التمويل بحوالي 37 مليار ريال وبمتوسط عائد يعادل 3.9%. ويعود الانخفاض في نفقات التمويل إلى الانخفاض في أسعار الفائدة عن المقدر لها في الميزانية. كما تجدر الإشارة إلى مساهمة استراتيجية الدين العام في تنويع محفظة الدين العام واستغلال القنوات التمويلية المتاحة سواء محلياً أو دولياً بما في ذلك عمليات التمويل الحكومي البديل حيث شملت الإصدارات الدولية في العام 2021م على تمويل عن طريق وكالات ائتمان الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم استخدام الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي لتمويل عجز ميزانية 2021م، حيث تم السحب من الاحتياطيات بحوالي 12 مليار ريال وذلك لتغطية بعض الاحتياجات التمويلية الأخرى والمتمثلة بشكل رئيس في تمويل حزم تحفيز القطاع الخاص. وعليه بلغت الاحتياطيات الحكومية بنهاية عام 2021م نحو 347 مليار ريال (11.1% من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك بارتفاع نحو 68 مليار ريال عن المعتمد في الميزانية عند 280 مليار ريال نتيجة انخفاض الاحتياجات التمويلية عن المعتمد لها.

حجم الدين العام والاحتياطيات الحكومية مقارنة مع الميزانية

(مليار ريال)

	فعلي 2019	فعلي 2020	ميزانية 2021	فعلي 2021
حجم الدين العام في نهاية العام	678	854	937	938
إجمالي إصدارات الدين	120	220	124	158
إجمالي الإصدارات المحلية	70	174	75	109
إجمالي الإصدارات الخارجية	50	46	49	49
إجمالي السحوبات من الاحتياطيات الحكومية	20	111	67	12

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

وزارة المالية

Ministry of Finance